Document: EB 2008/95/R.7/Add.1
Agenda: 5(b)
Date: 11 November 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

استجابة إدارة الصندوق للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيّمة عام 2007

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون

روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Shyam Khadka

كبير مدراء الحافظة

رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

استجابة إدارة الصندوق للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيّمة عام 2007

مقدمة

1- تقدم هذه الوثيقة استجابة إدارة الصندوق للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيّمة عام 2007 (الوثيقة .....EB/95/). والإدارة متفقة مع النتائج والتوصيات التي خلص إليها التقرير السنوي، وهي تلاحظ أن علاقة متينة قد أقيمت مع مكتب التقييم، وهو ما ينعكس في عدد توصيات المكتب التي أدرجت في سياق العمليات (للاطلاع على التفاصيل انظر تقرير رئيس الصندوق لعام 2008 عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، الوثيقة EB 2008/94/R.6 + Add.1). وتضيف هذه الوثيقة قيمة جديدة بما تجريه من مقارنة بين النتائج التي خلص إليها التقرير السنوي ونتائج تقارير التقييم الذاتي (تقارير إنجاز المشروعات)، وكذلك من حيث تناولها لبعض القضايا الأوسع المتصلة بالأداء والتي كان قد حددها التقرير السنوي لعام 2007.

2- وقد أكدت إدارة الصندوق بقوة، خلال السنوات الأخيرة، على الارتقاء بمستوى نظم التقييم الذاتي لديها. ونتيجة لذلك أصبحت تقييمات الجودة تجري بصورة أشد صرامة عند الدخول وأثناء التنفيذ وعند الإنجاز، وتغطي نظم التقييم هذه المشروعات والبرامج القطرية، سواء بسواء، ويرصدها نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق سنويا. ونتيجة للعملية بمجموعها، استعرضت الإدارة تقارير إنجاز المشروعات التي انتهت في الفترة بين يوليو/تموز 2007 ويونيو/حزيران 2008. ونظرا لأن معايير التقييم ودرجاته المستخدمة في هذا التقرير هي نفس المعايير والدرجات التي يستخدمها مكتب التقييم، فإن هذه النتائج، مع بعض المحاذير المعينة[1] التي يتعين مراعاتها، يمكن أن تقارن مباشرة مع تلك المستخلصة من التقييمات المستقلة التي نفذها مكتب التقييم خلال 2007 والتي أدرجت في التقرير السنوي لعام 2007. وتحاول هذه المذكرة أن تعقد مقارنة بين التقييم الذاتي والتقييمات المستقلة، وأن تبلّغ عن أي تباين بين الاثنين (أو أي "انقطاع" بينهما)، فهذا النوع من المقارنة أصبح يبرز باعتباره الممارسة الفضلى لدى المؤسسات المالية الدولية.

أداء المشروعات والعوامل المحورية المشتركة

3- فيما يتعلق بصلة التقييمات بالواقع، يقدر التقرير السنوي أن 100 في المائة من المشروعات في عام 2007 حققت أداء مرضيا باعتدال أو أفضل من ذلك. ويخلص استعراض تقارير إنجاز المشروعات إلى نتيجة مماثلة (92 في المائة). ويعكس هذا تطبيقا على نفس الدرجة من الصرامة لمعايير التقييم المتصلة بالملكية القطرية والاستهداف والتمايز بين الجنسين، إلخ.، وهي العناصر التي تشكل في مجموعها هذا

[1] في تفسير النتائج، يتعين النظر في ثلاثة عوامل. أولا، لا تستخدم تقارير إنجاز المشروعات إلا نتائج الحافظة المنجزة، بينما يستخدم التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق نتائج المشروعات المنجزة والجارية. ثانيا، يستند التقرير السنوي لعام 2007 إلى عينة، بينما يستند استعراض تقارير إنجاز المشروعات إلى إجمالي المشروعات المنجزة كلها. ثالثا، يعني العامل الثاني كذلك أن التقرير السنوي واستعراض تقارير إنجاز المشروعات لا يستخدمان مجموعة المشروعات نفسها.

المؤشر. وقد وجد الاستعراض أن الأداء أفضل بعض الشيء فيما يتعلق بالكفاءة مما خلص إليه التقرير السنوي، على أن الاثنين متماثلان تقريبا فيما يتعلق بفعالية المشروعات في تحقيق الأهداف الإنمائية.

4- وبينما لوحظ، في كل من التقييم الذاتي والتقييم المستقل، تحسن مستمر للكفاءة على مستوى المشروع، فإن هذا الجانب بحاجة إلى تدابير إصلاحية كبيرة، وهي تدابير يجري العمل على تنفيذها حاليا، وتشمل ما يلي: الحد من التأخيرات في التنفيذ؛ واستحداث عمليات تنافسية لتقديم الخدمات؛ وضمان تحسين التنسيق فيما يتعلق بتوفر القروض والتزويد بالمدخلات والخدمات التقنية؛ وإسداء المشورة التقنية من خلال منظمات المنتجين بدلا من تقديمها مباشرة إلى الأفراد.

الرسم البياني 1: المقارنة بين نتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقارير إنجامز المشروعات

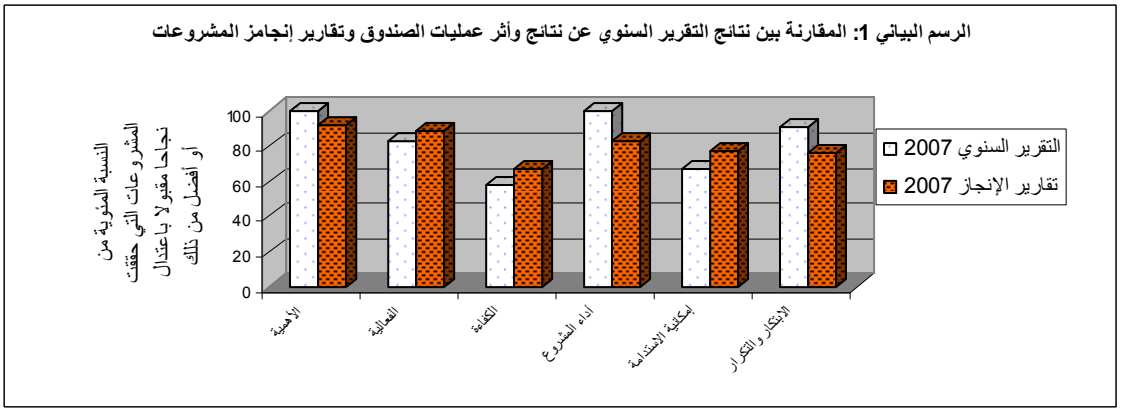

5- على أن الانتقال المذكور أعلاه إلى مزيد من كفاءة المشروعات وفعاليتها يزيد من صعوبة الاستهداف. فالمجتمعات المحلية الريفية الأشد فقرا كثيرا ما توجد في المناطق الأقل خصوبة أو الأكثر انعزالا، وهي مناطق تتلقى الخدمات من المؤسسات الأضعف وتهملها الحكومات في كثير من الحالات. وفي ظل ظروف كهذه، فإن كفاءة التنفيذ ستمثل تحدياً.

6- ويقدم التقرير السنوي لعام 2007 درجات عامة منفصلة لأداء المشروعات، ويخلص إلى أن 100 في المائة من المشروعات مرضية باعتدال أو أفضل من ذلك. أما استعراض تقارير الإنجاز فيستخدم متوسط الصلة والكفاءة والفعالية ليخلص إلى أن الأداء العام مرض أو أفضل من ذلك في 83 في المائة من المشروعات (وهنا أيضا على أساس عينة أكبر بكثير).

7- ويساند استعراض تقارير الإنجاز بالكامل النتيجة التي توصل إليها التقرير السنوي والتي تقول بأنه "كان هناك تحسن كبير في درجات الاستدامة" (الفقرة 90) ويعطي درجة مرض عموما لأكثر من 75 في المائة من المشروعات. وإدارة الصندوق تحدد الاستدامة كمجال رئيسي يتعين فيه تحسين الأداء، وقد نجحت استراتيجيتها حتى الآن. وكجزء من عملية التجديد الثامن، أعدت الإدارة وثيقة تحلل العوامل المؤثرة في الاستدامة وتبرز الدروس المستفادة من عملياتها وتعرض النهج الذي يتبعه الصندوق إزاء الاستدامة. وينطوي هذا النهج على تناول قضايا الاستدامة ابتداء من عملية التصميم نفسها وفي مراحل التنفيذ الأولى، والترويج للملكية الوطنية، والعمل مع المجتمعات المحلية الريفية ومنظماتها لكفالة ملكيتها للمشروع، وإشراك القطاع الخاص، والتشديد على حوار السياسات وبناء الشراكات، وإدارة المخاطر، بما

في ذلك المخاطر الناشئة عن تغير المناخ. وكجزء من النموذج التشغيلي المحدّث الذي يتبعه الصندوق، فإنه يعالج موضوع الاستدامة طوال دورة المشروع (الوثيقة REPL.VIII/3/R.3).

8- كما تدعم نتائج التقييم الذاتي النتائج التي خلص إليها التقرير السنوي والتي تقول بتحقق "إنجاز جيد تماما" من حيث الابتكار والتكرار وتوسيع النطاق (الفقرة 47).

الأثر على الفقر الريفي

9- ومن العوامل المحورية المتشابكة الأخرى، يعتبر التقرير السنوي وتقارير الإنجاز، كلاهما، أن هناك نسبة تكاد تكون متماثلة، نحو 90 في المائة من المشروعات المرضية باعتدال أو أفضل من ذلك من حيث أثرها على الفقر الريفي (انظر الرسم البياني 2 أدناه). كما أن الأداء مرتفع جدا – نحو 90 في المائة من المشروعات مرضية أو أفضل من ذلك – فيما يتعلق بالأصول المادية والإنتاجية الزراعية. والأداء من حيث الأثر جيد، نحو 80 في المائة من المشروعات مرضية في مجالات الأمن الغذائي والأصول المالية ورأس المال الاجتماعي والتمكين.

10- ومن حيث ميادين الأثر، يعتبر الأثر على السوق والأثر على البيئة، مع ما شهداه من تحسن، أدنى نسبياً من الأثر على الميادين الأخرى. وتشير نتائج التقييم الذاتي إلى أن المشروعات تحقق نجاحاً أكبر في الحد من الفقر عندما تأخذ على عاتقها مسألة التسويق في مرحلة التصميم، فضلا عن مرحلة التنفيذ. فقد تعززت سبل الوصول إلى الأسواق كما تحسنت بفضل الارتقاء بالطرق البرية والحصول على الهواتف النقالة (من ذلك مثلاً مشروع تنمية تربية الأحياء المائية في بنغلاديش وبرنامج تنمية الري القائم على المشاركة في جمهورية تنزانيا المتحدة). وقد ساعدت هذه التدخلات المزارعين على الحصول على المعلومات الخاصة بالسوق وعلى مضاعفة قدرتها على المساومة. وفي المشروعات الأخرى (من قبيل برنامج تطوير المشروعات الريفية الفردية الصغيرة في كولومبيا) نجح مؤسسو المشروعات الريفية الفردية الصغيرة هذه في تسويق منتجاتهم من خلال رابطات أنشؤوها مما فتح أمامهم سبلاً جديدة للمشاركة في الأسواق الإقليمية الوطنية.

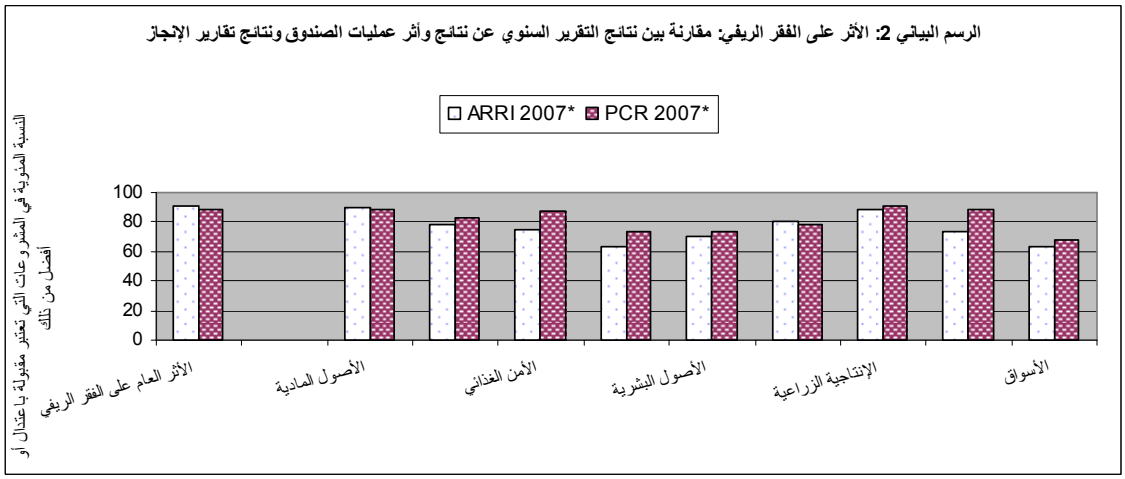

* ARRI التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

* PCR تقارير إنجاز المشروعات

11- وعموماً مع تزايد إدراك ضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالأسواق ابتداء من فكرة المشروع، شهدت نسبة الموارد التي يعتمدها الصندوق لأغراض المكونات المتعلقة بالسوق زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومع الممارسات الفضلى التعليمية الجديدة والمتطورة، ينتظر أن يتحقق تحسن ثابت في الأداء.

12- أما بالنسبة للمسائل البيئية، فإن مستويات الأداء الحالية منخفضة نسبياً. فهناك أمثلة عن ممارسات فضلى تبين أنه عندما يتم تحديد ومعالجة المسائل الخاصة بالبيئة أثناء مرحلة التصميم، فإن المشروع يحقق نجاحا أكبر، وهو ما يقول به التقرير السنوي. من ذلك أن مشروع التنمية الريفية للمناطق الشمالية الشرقية في السلفادور الذي كان يتضمن مكوناً محدداً يتعلق بالإدارة البيئية وصون البيئة حقق معدل استخدام قدره 85 في المائة فيما يتعلق بأساليب صون التربة التي يروج لها. كما كان للمشروع أثره على المستوى المؤسسي أيضاً حيث أنشئت وحدتان للبيئة على مستوى البلدية في منطقة المشروع. وعلى الشاكلة نفسها، في مشروع التنمية في أبو سيني في رومانيا، ومع أنه لم يكن من المتوقع، في سياق التقدير، التعرض لأثر سلبي على البيئة، فقد أخضعت جميع القروض المنفذة بموجب المشروع لاختبارات أجرتها الوكالة المحلية لحماية البيئة لضمان الامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي. وأدى هذا إلى إدراج تحسينات في التعامل مع النفايات وفي شروط عمل الموظفين نتيجة لتخفيض مستويات تلوث الهواء والضجيج وزيادة السلامة في تشغيل الأدوات الكهربائية الدوارة.

أداء الأنشطة غير الإقراضية

13- وتتفق إدارة الصندوق مع النتيجة التي خلص إليها التقرير السنوي والقائلة بأن قلة ما يخصصه الصندوق من الموارد المالية والبشرية للأنشطة غير الإقراضية قد تؤثر سلبياً على أنشطة من قبيل حوار السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعرفة (الفقرة 65). وستساعد الجهود المضطلع بها مؤخراً لتعزيز الحضور القطري للصندوق (والذي اعتبره مكتب التقييم مفيداً للغاية، الفقرة 67) وللتنفيذ التام لاستراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة واستراتيجية الابتكار في الصندوق، اللتين اعتمدتا مؤخراً، على تحقيق الصندوق لتحسينات في هذه الميادين. أما الأداة الرئيسة لدى الصندوق لتحسين أداء البرامج القطرية فهي النهج الجديد الذي يتبعه في وضع الاستراتيجيات القطرية المستندة إلى النتائج، ولاسيما فيما يتعلق بحوار السياسات. على أنه يتعين التسليم بأنه، على الرغم من هذه الجهود، فإن قدرة الصندوق على الاضطلاع بالعمل التحليلي ستبقى محدودة نظراً لقلة الموارد التي يمكنه أن يخصصها لهذه الغاية. فالصندوق لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الأعمال التحليلية التي تضطلع بها منظمات من قبيل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والبنك الدولي ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

14- تؤيد إدارة الصندوق الحاجة إلى إضفاء الصفة المؤسسية بصورة وافية على حضوره القطري وإلى توفير التمويل المناسب لموظفي الحضور القطري على النحو الذي يقترحه تقرير مكتب التقييم (الفقرة 68). وتنفذ حالياً تدابير ترمي إلى تحقيق هذين الجانبين معاً (قدمت خلال العام الماضي خطة العمل الخاصة بالحضور القطري إلى المجلس التنفيذي، وهناك اعتمادات أكبر في الميزانية للحضور القطري تغطي عامي 2008 و2009). وفيما يتعلق بالفارق بين الاستثمار الزراعي وغير الزراعي (الفقرة 69)، فقد ركزت المشروعات مؤخراً على الاثنين من خلال نهج سلاسل القيمة. غير أن "زيادة التركيز على

المؤسسات الزراعية التجارية ذات الوجهة السوقية"، على النحو الذي يقترحه التقرير السنوي (الفقرة 69) يمكن أن يقلل من فرص النجاح في الوصول إلى الأسر الأشد تعرضاً (الفقرة 13). وبينما يتباين من سياق إلى آخر مدى وطبيعة المقايضة بين نهج أكثر توجها نحو النمو وبين الاستهداف الملائم الموجه نحو أشد المجموعات فقراً فإن هناك حاجة إلى الاعتراف بصورة أفضل بأن الأمر كثيراً ما يتطلب عملية توازن صعبة.

أداء الشركاء

15- تتفق إدارة الصندوق عموماً مع تقييم أداء الشركاء الوارد في التقرير السنوي. على أنه يوجد بعض التباين بين التقرير السنوي وتقارير الإنجاز فيما يتعلق بالإبلاغ عن أداء الصندوق (انظر الرسم البياني 3). ويحدد التقرير السنوي عاملين رئيسيين قد يفسران انخفاض أداء الصندوق عموما: أولاً، لم تحقق المشروعات التي جرى تقييمها فائدة كبرى من التغييرات الشاملة التي أدخلت مؤخراً في خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية. ثانيا، "كثيراً ما تكون التقييمات ... أشد صرامة في تقييم أداء الصندوق" منها في تقييم أداء الشركاء (الفقرة 92). وإضافة إلى هذين العاملين، ترى الإدارة أن أداء الصندوق تضرر بسبب عدم كفاية المشاركة في العمليات الجارية داخل البلدان خلال الفترة الأعظم من حياة المشروعات التي جرى تقييمها.

الرسم البياني 3: أداء الشركاء: المقارنة بين نتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق ونتائج تقارير الإنجاز

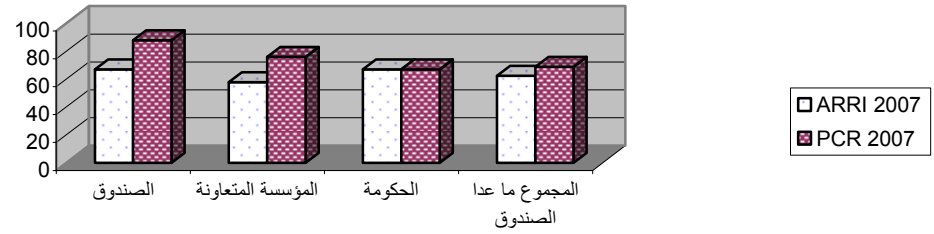

16- وعلى الرغم من وجود بعض التباين، يشير التقرير السنوي وتقارير الإنجاز معاً إلى وجود انخفاض حاد في أداء المؤسسات المتعاونة في الإشراف على المشروعات. وقد كان لهذا العامل دوره الكبير في القرار الذي اتخذته الإدارة للانتقال بعدد كبير من المشروعات إلى الإشراف المباشر الذي يمارسه الصندوق نفسه. ونظراً لأن 56 مشروعاً من المشروعات الجارية ستخضع للإشراف المباشر في 2009، فإن من المرجح أن ينخفض تأثير أداء المؤسسات المتعاونة على المستوى العام لأداء الحافظة في عام 2009 وما بعده.

17- وتتفق إدارة الصندوق مع التقييم المستقل حول الحاجة إلى تعزيز قدرة الحكومات وإقامة شراكات تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني (الفقرة 94). وقد تابعت الإدارة تحليل هذه المسائل، كجزء من عملية التجديد الثامن، وذلك على ضوء الالتزامات العالمية (من قبيل خطة العمل المتفق عليها في أكرا، غانا، في المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة) والممارسات الفضلى المتغيرة. وقد اقترحت الإدارة تدابير ترمي إلى تعزيز الملكية القطرية، ومنها ما يشمل الملكية الحكومية والخاصة،

وذلك في تقرير مقدم إلى دورة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2008 (REPL.VIII/4/R.3).

استخدام المعايير المرجعية الداخلية والخارجية

18- وتعتبر الإدارة أن استخدام المعايير المرجعية المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وهو ما جرى كجزء من عملية إعداد التقرير السنوي، كان مفيدا وهي تقترح التوسع في عدد المؤسسات المشمولة في هذه العملية. والنتيجة التي خلص إليها التقرير السنوي والقائلة بأن أداء الصندوق يمكن أن يقارن بأداء البنك الدولي (الفقرة 105)، تعتبر مساهمة مفيدة.

19- ومن حيث المعايير المرجعية الداخلية، فإن نتائج التقييم الذاتي تساند أيضا النتيجة التي خلص إليها التقرير السنوي والقائلة بأن "المشروعات التي قيمت خلال السنتين الماضيتين (2006-2007) حظيت في المتوسط بتقدير أعلى" استناداً إلى جميع مؤشرات الأداء تقريباً. ومن حيث الملاءمة والفعالية والكفاءة والابتكار، يعتبر الأداء الحالي إما أعلى من أهداف خطة العمل أو قريباً منها، وقد تحسن الأداء كثيراً بالمقارنة بنتائج التقييم الخارجي المستقل للصندوق والتقارير السنوية الماضية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

20- وتحيط إدارة الصندوق علماً بالتعليقات الواردة في التقرير السنوي حول التحدي الذي لا تزال تمثله الاستدامة، وبأن مكتب التقييم يعتبر أن الهدف المحدد في خطة العمل لا يتصف بالواقعية، ولا ينتظر أن يتمكن الصندوق من تحقيقه في المستقبل القريب. وكان التقرير السنوي لعام 2006 قد وجد أن "التحدي الذي تمثله الاستدامة لا يقتصر على الصندوق وحده، إذ يشترك فيه الشركاء الإنمائيون سواء على الصعيد الوطني أو المحلي أو الحكومي أو على صعيد الجهات المانحة" (الوثيقة EB 2007/92/R.7، الفقرة 122). وتدرك الإدارة أن أداء مشروعات الصندوق من حيث الاستدامة لا يصل إلى مستوى الهدف المحدد في خطة العمل لعام 2009، وهي تقرّ بصعوبة تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، ونظراً لما تعلقه من أهمية على الاستدامة، فإنها تفضل عدم تغيير هذا الهدف في الوقت الراهن، والاحتفاظ به بالرغم من طموحه.

21- أما من حيث منجزات المشروعات عموماً بحسب المناطق الجغرافية، فإن التقدير الذي أعطاه التقييم الذاتي يتماشى تماماً مع النتائج التي خلص إليها التقرير السنوي لعام 2006 في حالة كل من أقاليم آسيا والمحيط الهادي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية والوسطى والدول المستقلة حديثا (الفقرة 111). وبينما تشير نتائج تقارير الإنجاز إلى انخفاض نسبي في الأداء في إقليمي أفريقيا الشرقية والجنوبية وأفريقيا الغربية والوسطى، فإنها لا تساند كلياً درجة التباين في الأداء التي يصل إليها التقرير السنوي فيما يتعلق بهذه الأقاليم (انظر الرسم البياني 4 أدناه).

الرسم البياني 4: المقارنة بين نتائج التقرير السنوي عن نتائج واثر عمليات الصندوق ونتائج تقارير الإنجاز بحسب المناطق الجغرافية

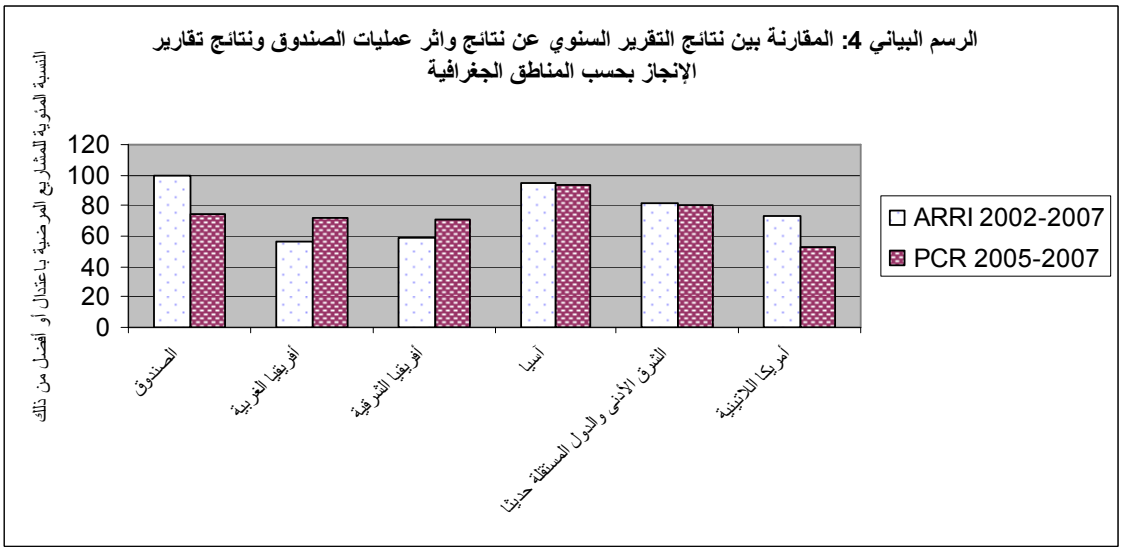

22- وينبغي أن تعامل النتائج المشتركة التي خلص إليها التقرير السنوي وتقارير الإنجاز فيما يتعلق بالشعب الجغرافية، باعتبارها مؤشراً قويا يتعين أن يفسّر بمنتهى العناية نظراً لصغر حجم العينات نسبيا على مستوى الشعب. ومع زيادة عدد التقييمات وتقارير الإنجاز مع الزمن فإن النتائج ستكون أشد متانة ودقة على مستوى الشعب.

السياق القطري والرصد والتقييم

23- تقدر إدارة الصندوق الجهود التي يبذلها مكتب التقييم للمساهمة في التعلم من خلال دراسة موضوعات معينة بكثير من التعمق. والموضوعان اللذان تم اختيارهما هذا العام (وهما تحديد السياق، وخصوصاً الدول الهشة والبلدان المتوسطة الدخل وتحليل الرصد والتقييم) مناسبان من حيث التوقيت وهما على درجة عالية من الصلة بالواقع. وكجزء من عملية التجديد الثامن، أجرت الإدارة تحليلاً للمسائل المتصلة بالدول الهشة (الوثيقة REPL.VIII/4/R.5) والبلدان المتوسطة الدخل (الوثيقة REPL.VIII/4/R.4) واقترحت التدابير لمعالجة الشواغل التي تم تحديدها، وهي تدابير تضاف إلى الجهود الأخرى الجارية، من قبيل ما يجري في إطار العملية الجديدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان النامية، وتعزيز الحضور القطري للصندوق، والتوسع الكبير في الإشراف المباشر (التقرير السنوي لعام 2007، الفقرة 120).

24- وكمؤسسة ملتزمة بالإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية، يقوم الصندوق بتقييم أدائه وباستخدام النتائج لإدخال تصحيحات في منتصف الطريق على برامجه ومشروعاته القطرية بهدف تحسين أدائه. وخلال السنوات الأخيرة، شهدت نظم التقييم الذاتي في الصندوق الكثير من التعزيز وهو ما شهده أيضا الاستعراض الدوري للأداء على أساس المؤشرات الرئيسية. وسيكون نظام الرصد والتقييم على مستوى المشروع العنصر الأكثر أهمية في نظام التقييم الذاتي لدى الصندوق. وقد اتخذت الإدارة الخطوات اللازمة لتحسين الرصد والتقييم على مستوى المشروع (من قبيل نظام إدارة النتائج والأثر). وبينما يوجد

عدد من الأمثلة لنظم سليمة للرصد والتقييم في المشروعات التي يدعمها الصندوق، فإن الترتيبات تميل إجمالا إلى الضعف (الفقرتان 126 و127). وعلى ضوء ذلك، ستضطلع إدارة الصندوق بما يلي:

(1) إدراكاً منه لكونه لا يستطيع بصورة منعزلة أن يعالج ثقافة العمل القائم على النتائج، وتمشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا، سيزيد الصندوق من تشديده على العمل مع البلدان الشريكة وغيرها من الجهات المانحة فيما يتعلق بنظم الرصد والتقييم. كما سيقدم المساعدة، حيثما يمكن ذلك، في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

(2) بينما تعتبر أن لعمليات مسح الأثر في إطار نظام إدارة النتائج والأثر نطاقاً ضيق التركيز نسبياً (إذ تركز هذه العمليات على الأصول والتغذية وحدها)، فإن هذه الصفة نفسها تجعل العمليات تلك مرغوبا فيها وتولد بعض الطلب عليها. وستتابع الإدارة مع الحكومات ووحدات تنسيق المشروعات مسألة إجراء عمليات مسح إضافية. وقد أجرت الحكومات الوطنية حتى الآن فعلا نحو 40 من عمليات المسح الأساسية، وهي عمليات تشكل أساس نظم الرصد والتقييم في إطار نظام إدارة النتائج والأثر. وسيجري إعداد تقرير تجميعي عند الوصول إلى عينة ذات حجم مقبول.

(3) نظراً لأن متانة أي نظام للرصد والتقييم تعتمد، في جانب منها، على تصميم المشروع – ولا سيما على إطار النتائج والسلسلة السببية – فإن إدارة الصندوق ستستعرض وثائق تصميم المشروعات، بما في ذلك الإطار المنطقي وإطار النتائج وستستكملها حسب اللزوم. وسيجري تعزيز ذلك في حلقات عمل توجيهية للموظفين وللمستشارين الرئيسيين خلال عام 2009.

25- وترحب إدارة الصندوق باقتراح مكتب التقييم المتعلق بإجراء تحليلات مواضيعية للأسواق والبيئة في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الذي سيعد خلال العام القادم. وهي تقترح ألا يكتفي مكتب التقييم بتقييم أداء المشروعات المنجزة أو المشروعات التي وصلت إلى مرحلتها الأخيرة، في الموضوعين المذكورين، بل أن يقوم كذلك بتحليل المشروعات ذات التصميم الجديد، وهي مشروعات توجه اهتماماً أكثر وموارد أكبر عموما للمسائل المتصلة بالسوق. وسيستحدث الصندوق في المستقبل إجراء منقحاً لتقييم البيئة.